منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

الحسم في حضرموت والحوار في الرياض

قراءة في مسارات إعادة بناء الشرعية

إعداد الباحث: محمد باحكم

المقدمة

لا يمكن فهم التحولات الجارية في الجغرافيا المحررة بوصفها سلسلة إجراءات أمنية أو إعادة انتشار عسكري معزول، بل كجزء من انتقال أعمق في مقاربة الدولة اليمنية لإدارة الصراع وبناء السلطة. فبعد سنوات من التعايش مع تعدد مراكز القرار، وشرعنة الاستثناءات بحكم الضرورة، يبدو أن المشهد يتجه – للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب – نحو اختبار جدي لإمكانية استعادة الوظيفة السيادية للدولة، لا بوصفها غطاءً قانونيًا، بل كفاعل سياسي وأمني وإداري مكتمل.

تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن أزمة الدولة في اليمن لم تكن ناتجة عن غياب السيطرة الجغرافية بقدر ما كانت نتاجًا لفراغ مؤسسي داخل الجغرافيا الخاضعة اسميًا للشرعية. ومن هنا، فإن معيار الاستعادة لا يُقاس باتساع النفوذ، بل بعمق الحضور: قدرة الدولة على احتكار القرار العسكري، ضبط الموارد، إنتاج شرعية خدمية، وتفكيك مبررات وجود الفواعل الموازية دون الانزلاق إلى صدام شامل يعيد إنتاج الفوضى.

في هذا السياق، تكتسب التطورات في حضرموت، وما تلاها في عدن وبقية المحافظات، أهميتها بوصفها جزءًا من مسار متكامل يسعى إلى إعادة مركزية القرار، لا مجرد إعادة توزيع السيطرة. كما يندرج مؤتمر الحوار الجنوبي ضمن هذا الإطار، لا كاستجابة سياسية طارئة، بل كأداة لإعادة هندسة التمثيل، وضبط العلاقة بين المكونات المحلية والدولة، قبل الانتقال إلى مرحلة إعادة بناء السلطة التنفيذية على أسس أكثر استقرارًا.

تسعى الورقة إلى تفكيك هذا المسار عبر ثلاثة محاور مترابطة: دور حضرموت كحالة اختبار مؤسسي، عملية تفكيك الفواعل العسكرية الموازية وإعادة توحيد القيادة، ثم توظيف الحوار السياسي كآلية احتواء بعد الحسم الميداني. الهدف ليس توصيف اللحظة، بل استشراف مآلاتها، وتقييم فرص الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء الدولة في اليمن ما بعد الحرب.

حضرموت كنقطة ارتكاز في مسار استعادة الدولة

على امتداد السنوات الماضية، خضعت حضرموت – كسائر المحافظات المحررة – لسلطات أمر واقع متعددة داخل الإطار الشرعي، ما جعل الدولة حاضرة قانونيًا وغائبة وظيفيًا. غير أن خصوصية حضرموت تكمن في أنها أقل استقطابًا، وأكثر قابلية للضبط الاجتماعي، وأغنى بالموارد، ما يجعلها بيئة مناسبة لاختبار انتقال حقيقي من منطق إدارة التوازنات إلى منطق بناء المؤسسات[1]. هذه الخصائص لا تمنحها أولوية سياسية، لكنها تمنحها قابلية أعلى للنجاح المؤسسي مقارنة بساحات أكثر تعقيدًا.

في هذا السياق، يبرز سؤال غير معلن لكنه مركزي: هل استعادة الدولة تُقاس باتساع الجغرافيا الخاضعة لها، أم بعمق حضورها داخل الجغرافيا التي تسيطر عليها؟ فالتجارب القريبة تشير إلى أن مشاريع الفواعل غير

[1] [1] يستند هذا التوصيف إلى بيانات النزاع المسلح التي ترصد أنماط العنف السياسي والفاعلين في المحافظات اليمنية المختلفة، كما يوفر ACLED Yemen Conflict Monitor رؤية عن توزيع الأحداث المسلّحة في المناطق المحررة؛ كما يوضّح التحليل الاستراتيجي لحضرموت أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية باعتبارها واحدة من أهم مصادر النفط والموانئ في اليمن؛ وتشير تقييمات ACAPS إلى طبيعة البيئات الاجتماعية والسياسية في المحافظات المحررة ودورها في استقرار المجتمع، فيما تقدّم مؤشرات الفقر والموارد العامة خلفية عن السياق الاقتصادي الوطني. انظر: https://acleddata.com/monitor/yemen-conflict-monitor?utm_source=chatgpt.com

أيضًا أنظر: https://www.acaps.org/en/countries/yemen?utm_source=chatgpt.com

الحكومية، سواء في عدن أو صنعاء، لم تستمد قوتها من السلاح وحده، بل من فشل الدولة في تقديم نموذج بديل مقنع. إسقاط هذه المشاريع لا يتحقق بالضرورة عبر المواجهة المباشرة، بقدر ما يتحقق حين تفقد مبرر وجودها أمام نموذج دولة ناجح وفاعل.

من هذا المنطلق، تبدو حضرموت ساحة مناسبة لتكثيف الجهد في اتجاه تعميق السيطرة قبل توسيعها: تعزيز الأمن، بناء إدارة فعالة، تحسين الخدمات، وضبط الموارد ضمن إطار مؤسسي واضح. نجاح هذا النموذج كان كفيلًا، خلال فترة زمنية معقولة، بإضعاف مشاريع الأمر الواقع سياسيًا واجتماعيًا، وجعلها في موقع الدفاع، لا المواجهة.

لا يعني ذلك التقليل من خطورة ترك هذه الفواعل دون معالجة، ولا تجاهل قدرتها على إعادة ترتيب صفوفها. غير أن الواقع الحالي يختلف عن مراحل سابقة؛ فالملف اليمني بات عمليًا بيد السعودية كفاعل خارجي منفرد، ولا توجد قوة إقليمية قادرة على الدخول إلى المشهد أو التأثير فيه خارج هذا الإطار. هذا المعطى يفتح أمام الشرعية وحلفائها خيارات متعددة لمعالجة وجود الجماعات المسلحة، من بينها تحييدها تدريجيًا عبر نموذج دولة ناجح، لا حصرًا عبر المواجهة العسكرية المباشرة التي قد تفرض كلفة بشرية واقتصادية عالية، وتعيد إنتاج التوتر بدل احتوائه.

بهذا المعنى، تمثل حضرموت ليس مجرد ساحة استعادة سيطرة، بل اختبارًا لخيارات الدولة نفسها: هل ستبني نموذجًا قادرًا على إسقاط خصومها من الداخل، أم ستكتفي بتوسيع الجغرافيا الخاضعة لها دون أن تضمن استقرارها؟ الإجابة عن هذا السؤال لا تتعلق بحضرموت وحدها، بل بمسار الدولة اليمنية ككل في المرحلة المقبلة.

تتحدد أهمية حضرموت في التطورات الأخيرة بوصفها ساحة أعادت، للمرة الثانية، إعادة توزيع الثقل داخل معسكر الصراع اليمني، ولكن باتجاه معاكس تمامًا لما حدث في المراحل السابقة. فكما شكّلت السيطرة عليها في وقت سابق عاملًا رافعًا لأسهم المجلس الانتقالي الجنوبي، ومكّنته من تعزيز موقعه النسبي مقارنة ببقية الفواعل المحلية، فإن الحسم الذي جرى فيها أعاد ترتيب المشهد بصورة مختلفة، وأعاد الانتقالي عمليًا إلى نقطة الصفر سياسيًا، لم يكن هذا التحول معزولًا عن السياق الأوسع، إذ تزامن مع تراجع حضور القيادة السياسية للانتقالي، وعلى رأسها خروج عيدروس الزبيدي من المشهد التنفيذي، بالتوازي مع انتهاء الوضع الاستثنائي في عدن وسيطرة القوات الحكومية، بما فيها قوات "درع الوطن"، على مفاصلها الأمنية. في هذا الإطار، لا تُقرأ حضرموت كجغرافيا منفصلة، بل كعامل حاسم في ترجيح الكفة السياسية، حيث إن فقدانها أسقط الرصيد الاستراتيجي الأهم الذي كان يمنح الانتقالي قدرة تفاوضية تتجاوز حدود سيطرته الفعلية.

في المقابل، أسهم الحسم في حضرموت في رفع معيار الثقل السياسي للحكومة الشرعية، لا بوصفه نصرًا عسكريًا تقليديًا، بل باعتباره إعادة تموضع في معادلة السيطرة والشرعية معًا. فالعملية التي أُطلقت في صباح 2 يناير 2026، وبدعم مباشر من المملكة العربية السعودية، أعادت تثبيت حضرموت كعمق استراتيجي وازن في المقاربة السعودية للملف اليمني، ليس فقط لأهميتها الجغرافية، بل لدورها المحتمل في إعادة تشكيل مركز القرار الوطني ضمن بيئة أقل تصادمًا وأكثر قابلية للاستقرار.

انطلاقًا من ذلك، تفتح حضرموت – بحكم ما تتمتع به من حماية داخلية وتوازنات اجتماعية، وضمانات خارجية – نقاشًا استراتيجيًا يتجاوز الحدث الآني، ويتمحور حول إمكانية إعادة التفكير في مركز الثقل السياسي للدولة اليمنية. فالمسألة هنا لا تتعلق بنقل العاصمة كخيار رمزي، بل ببحث شروط قيام مركز

قرار وطني يحظى بقبول متقاطع: جنوبًا، باعتباره خروجًا من عبء المركز التاريخي المرتبط بصنعاء؛ وشمالًا، بوصفه فضاءً مدنيًا أقل خضوعًا للبنية القبلية التي قوّضت الدولة؛ وعلى المستوى الوطني، باعتباره بديلًا عن نموذج عدن، التي تحوّلت بفعل الصراع والمناطقية إلى ساحة تنازع دائم أعاق تشكّل إجماع وطني مستقر.

بهذا المعنى، لا تُطرح حضرموت كحل جاهز، بل كفرضية سياسية—جيوسياسية تستحق النقاش، في لحظة يعاد فيها تعريف معنى المركز، وطبيعة العاصمة، ووظيفة الجغرافيا في بناء دولة قابلة للحياة في اليمن ما بعد الحرب.

تفكيك الفواعل الموازية وإعادة مركزية القرار العسكري

التحركات العسكرية الأخيرة، من حضرموت إلى عدن، لا يمكن فصلها عن قرار استراتيجي بإعادة توحيد سلسلة القيادة العسكرية تحت سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة. هذا التطور يكشف نهاية مرحلة كان فيها السلاح موزعًا بين فواعل متعددة تعمل داخل الشرعية شكليًا وخارجها عمليًا. اليوم، يجري الانتقال من منطق التعايش مع الازدواج العسكري إلى منطق تفكيكه، وهو تحول نوعي؛ لأن الدولة لا تُبنى بوجود أكثر من مرجعية، ولا تقبل بوجود نظير لها داخل حدود سيادتها.

المجلس الانتقالي الجنوبي، في هذا السياق، لم يُهزم عسكريًا بقدر ما انكشفت حدود مشروعه عندما وُضِع أمام خيار واضح: إما الاندماج في الدولة أو الخروج من معادلة السيطرة. انتقاله السريع من فرض الوقائع إلى طلب الحوار[2] يعكس إدراكًا بأن لحظة القوة الميدانية انتهت، وأن سقف الفعل بات سياسيًا.

الأهم هنا أن تفكيك الفواعل الموازية لا يعني الإقصاء، بل إعادة التموضع داخل إطار الدولة. الفرق الجوهري هو أن الدولة لم تعد تفاوض من موقع الضعف، بل من موقع استعادة الوظيفة السيادية، وهو ما يغيّر قواعد اللعبة بالكامل.

مؤتمر الحوار الجنوبي وأولويات المرحلة في حضرموت

جاءت الدعوة التي وجهتها المملكة العربية السعودية لعقد مؤتمر للحوار الجنوبي الشامل في الرياض كاستجابةً لطلب فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي بناء على مناشدة المكونات والشخصيات الجنوبية. المتضمن طلب عقد مؤتمر شامل في مدينة الرياض يجمع كافة المكونات الجنوبية للجلوس على طاولة الحوار لبحث الحلول العادلة للقضية الجنوبية ضمن مسار الحل السياسي الشامل في اليمن. إن الحوار الجنوبي المرتقب لا يُفهم بوصفه "فعالية سياسية" عابرة، بل كأداة لإعادة هندسة التمثيل الجنوبي قبل الدخول في مرحلة هيكلة أوسع للقيادة والحكومة، هو مؤتمر يشبه من حيث الوظيفة مشاورات

[2] انظر: تصريح صادر عن المجلس الانتقالي الجنوبي https://stcaden.com/posts/32403

الرياض التي تم إقامتها بالتزامن مع إنشاء مجلس القيادة الرئاسي في أبريل 2022، لكنه يأتي في سياق مختلف فرضته موازين ميدانية جديدة.

الأولوية في هذا الحوار ليست إعادة إنتاج خطاب القضية الجنوبية، بل حسم موقعها داخل الدولة من خلال: توحيد القرار السياسي، إنهاء التشكيلات المسلحة خارج وزارتي الدفاع والداخلية، وبناء شراكة وطنية تعالج المظالم دون تحويلها إلى مشاريع سيادية موازية. نجاح المؤتمر يقاس بقدرته على إغلاق هذا الباب

لا فتحه مجددًا. في هذا الإطار، يصبح مؤتمر الحوار الجنوبي جزءًا من استراتيجية احتواء سياسي بعد حسم ميداني. السعودية لا تسعى فقط إلى تهدئة الجنوب، بل إلى إعادة إدخاله في العملية السياسية بوصفه مكوّنًا داخل الدولة لا بديلاً عنها، وهو ما يفسّر رعاية حوار شامل لا يُبنى على موازين السلاح.

بالنسبة لحضرموت، فإن المرحلة القادمة تتطلب من السلطة المحلية الانتقال من إدارة الاستقرار إلى قيادة التحول. الأولوية يجب أن تكون لترسيخ الأمن وسيادة القانون، منع إعادة تشكّل أي قوة مسلحة خارج الدولة، ودمج النخب المحلية في مسار سياسي وإداري واضح يمنع إعادة إنتاج الفراغ.

حضرموت اليوم أمام فرصة نادرة لتكون نموذجًا للدولة لا استثناءً منها. إما أن تُدار هذه اللحظة بعقل استراتيجي يحول القوة إلى مؤسسات، أو أن تُهدر في تسويات قصيرة الأجل تعيد الأزمة بأسماء جديدة. ما سيُحسم هنا لن يبقى محليًا، بل سيرسم ملامح المرحلة اليمنية القادمة بأكملها.

الخاتمة

تكشف المحاور الثلاثة مجتمعة أن اليمن يقف أمام مفترق طرق حاسم: إما تثبيت التحول الجاري كمدخل لإعادة بناء الدولة، أو الاكتفاء بإعادة ترتيب المشهد دون معالجة جذور الاختلال البنيوي الذي عطّل قيامها. فاستعادة السيطرة، إن لم تُترجم إلى مؤسسات، وقانون، وقرار موحد، ستظل إنجازًا هشًا قابلًا للارتداد عند أول اختلال في موازين القوة.

تُظهر حالة حضرموت أن معركة الدولة ليست بالضرورة معركة كسر عسكري، بل معركة نموذج. فحين تنجح الدولة في تقديم نفسها كبديل وظيفي مقنع، تتآكل مشاريع الأمر الواقع سياسيًا واجتماعيًا قبل أن تُهزم أمنيًا. وفي المقابل، فإن الفشل في تحويل القوة إلى شرعية، سيمنح هذه المشاريع فرصة إعادة التموضع بأشكال جديدة، حتى وإن خسرت مواقعها الميدانية.

أما تفكيك الفواعل الموازية وإعادة مركزية القرار العسكري، فيمثلان شرطًا لا غنى عنه لأي مسار مستقر، لكنه شرط غير كافٍ بذاته. فالدولة التي تحتكر السلاح دون أن تنتج سياسة، أو تضبط الأمن دون أن تعيد بناء الثقة، تظل دولة ناقصة الوظيفة، معرضة لتكرار الأزمة بأدوات مختلفة.

وفي هذا الإطار، يأتي الحوار الجنوبي كاختبار سياسي مكمّل للحسم الميداني، وكمحاولة لإغلاق مرحلة الصراع حول التمثيل والشرعية داخل الجنوب، وإعادة إدماجه في الدولة بوصفه مكوّنًا فاعلًا لا مشروعًا موازيًا. نجاح هذا المسار لا يُقاس بعدد المشاركين أو صياغة البيانات، بل بقدرته على إنهاء الازدواج العسكري، وتوحيد القرار السياسي، ومنع إعادة إنتاج الفراغ.

في المحصلة، لا تتعلق هذه اللحظة بحضرموت وحدها، ولا بالجنوب بمعزل عن بقية البلاد، بل بمسار الدولة اليمنية ككل. إما أن تُدار التحولات الراهنة بعقل استراتيجي يحوّل القوة إلى مؤسسات، والتوازنات إلى استقرار، أو أن تضيع الفرصة في تسويات قصيرة الأجل تؤجل الانفجار ولا تمنعه. ما سيُحسم اليوم سيحدد شكل اليمن القادم: دولة واحدة بوظيفة سيادية كاملة، أو جغرافيا موسعة بأزمة مركز مؤجلة.

التوصيات

1– تثبيت الأمن كأولوية مطلقة عبر دعم وتمكين القوات الأمنية والعسكرية النظامية ومنع أي تشكيلات موازية خارج إطار الدولة.

2– تحويل الحوار في الرياض إلى مسار ملزم بنتائج واضحة زمنياً وسياسياً، وليس مجرد إطار شكلي لإدارة الأزمة.

3– تمكين حضرموت إدارياً واقتصادياً ضمن الدولة باعتبار ذلك مدخلاً للاستقرار وليس تهديداً للدولة المركزية الشرعية.

4– بناء شراكة استراتيجية مستدامة مع السعودية في الأمن والتنمية بما يعزز الاستقرار ويمنع عودة الفوضى.